العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

حزب الله الوصي على لبنان: خطيئتي عدم التدقيق في الوضع النقدي

فضائح تهريب المواد الأساسية إلى الداخل السوري تحرج حزب الله

مسؤولو حزب الله لا يتوانون عن البحث عن أكباش فداء لتحميلهم مسؤولية الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان، في الوقت الذي تتوالى فيه فضائح الحزب آخرها اكتشاف شبكات تابعة له تتلاعب بسعر الصرف، وعمليات تهريب كبرى لمواد أساسية إلى الداخل السوري.

بيروت – قال حزب الله الاثنين إن الخطيئة الكبرى التي ارتكبها بحق لبنان واللبنانيين هي عدم تدقيقه في الوضع النقدي للبلد ما بعد عهد رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، مشددا على أن لا أحد اليوم قادر على سحب أي ورقة منه.

ينطوي كلام حزب الله على دلالات عدة، لعل أهمها أن الحزب لم يعد يخفي منطق الوصاية الذي يمارسه على البلد، ساعيا في الآن ذاته إلى التنصل من أي اتهامات بتورطه في استنزاف خزينة الدولة لاسيما مع تواتر الفضائح التي تلاحقه وآخرها تزايد عمليات التهريب تحت إشرافه لمواد أساسية مدعمة إلى مناطق سيطرة النظام السوري، في الوقت الذي يشهد فيه لبنان أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الأهلية.

ونقل الحزب على لسان رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد قوله إنه "ارتكب خطيئة كبيرة حينما لم يدقق بالوضع النقدي بعد عهد رفيق الحريري"، مشيرا إلى أن "مهمته حينها كانت تحرير الأرض وحمايتها من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة".

> من المرجح أن يصل الثلاثاء وفد من صندوق النقد الدولي إلى بيروت لمناقشة الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة قبل أيام

واعتبر رعد أن "قوة الزخم في السياسات الاقتصادية كانت في عهد رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري، ونحن كنا في طليعة القوى التي عارضت هذه السياسات، ولكن بعد اغتيال رفيق الحريري أصبح البلد على شفير الانهيار وكنا نسعى لجمع البلد وأصبحنا نتعاون حتى مع المبغضين الذين يريدون قتلنا".

وأضاف "مع احترامي لكل الخبراء الاقتصاديين الذين أشاروا إلى المخاطر في السابق، أقول نعم نحن كنا نشاركهم هذه المخاطر ولكن لم يقدم لنا أحد خطة جاهزة ومبرمجة لنسير بها"، مشددا "إذا كان إسقاط البلد يهدف لإسقاط حزب الله فهذه كارثة، أما إذا كان الهدف من التلويح بإسقاط البلد هو انتزاع ورقة من حزب الله فأنا أقول بكل بوضوح لن يستطيع أحد انتزاع أي ورقة منا".

وبدا واضحا من تصريحات رئيس كتلة حزب الله في البرلمان اللبناني، أن الحزب يسعى لإلقاء مسؤولية التدهور الاقتصادي والمالي الحاصل إلى عهد الراحل رفيق الحريري، الذي يتهم الحزب بالوقوف خلف عملية اغتياله في العام 2005.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن حزب الله يحاول توجيه الرأي العام تارة نحو المصارف وطورا صوب عهد الحريري الأب في الأزمة التي تعصف بلبنان والتي بان بالكاشف أن للحزب دورا أساسيا فيها.

وتشير الأوساط إلى أنه فضلا عن الموقف الغربي منه نتيجة سياساته الإقليمية وارتهانه للأجندة الإيرانية والذي يحول دون مد المجتمع الدولي يد العون للبنان، فإن حزب الله اليوم هو أحد أبرز المتورطين في تفشي وباء الفساد والهدر.

وتلفت الأوساط إلى أن تصريحات رعد في هذا التوقيت ليست اعتباطية أو عفوية بل هي محاولة فاشلة لحرف الأنظار عن جملة الفضائح المتتالية للحزب وحلفائه وآخرها اكتشاف عمليات تلاعب كبرى من مقربين من الحزب بسعر الصرف ونشاطات تهريب تجري بصفة يومية لمواد أساسية في لبنان مثل المازوت والطحين نحو سوريا عبر المعابر غير الشرعية التي يشرف عليها الحزب.

وكشف مؤخرا نقيب أصحاب محطات المحروقات جورج البراكس عن عمليات تهريب لملايين الليترات من المازوت يومياً إلى سوريا قائلا "لم نعد نجد كميات لشرائها من السوق المحلية".

وقدر البراكس قيمة المحروقات المهربة بأنها تتجاوز 400 مليون دولار سنويا، ما يشكل استنزافا مضاعفا لخزينة الدولة المنهكة بطبعها ذلك أن مصرف لبنان المركزي يدعم مادة المازوت بنسبة تصل إلى 85 في المئة.

وفي فضيحة أخرى سلط تقرير أعدته قناة "أم.تي.في" اللبنانية الضوء على تهريب أطنان من الطحين إلى الداخل السوري في الفترة الأخيرة، وأوضح التقرير أن سعر طن الطحين المدعوم من الدولة 150 دولارا، أما في سوريا فيبلغ حوالي 320 دولارا، وبنتيجة التهريب، فإن خزينة الدولة تتكبد خسائر بنسبة 85 في المئة.

وتعتبر المعابر غير الشرعية شريان حياة بالنسبة لحزب الله ذلك أنه إلى جانب تأمين تنقل مقاتليه من وإلى سوريا فإنها توفر له تجارة مزدهرة تنعش خزينته المالية لاسيما في ظل العقوبات الأميركية، وتراجع الدعم الإيراني نتيجة الأزمة الاقتصادية التي يعيش على وقعه ذلك البلد.

ولطالما نادى مسؤولون وسياسيون لبنانيون بضرورة إغلاق تلك المعابر لأنها تشكل أحد مزاريب الهدر واستنزاف مالية الدولة قبل البدء في البحث عن أي خطة اقتصادية لتسويفها للخارج، بيد أن الحزب يعتبر أن معالجة هذا الملف من المحرمات، الأمر الذي يجعل حكومة دياب تغض الطرف عنه، مفضلة البحث في حلول نظرية على أمل الحصول على دعم قد لا يأتي أبدا في ظل سطوة الأخير وسيطرته على القرار اللبناني.

ومرجح أن يصل الثلاثاء وفد من صندوق النقد الدولي إلى بيروت لمناقشة الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة قبل أيام، وسط تحفظات على تلك الخطة من عدة قوى في الداخل لأنها تلقي بعبء حل الأزمة على كاهل المواطن العادي والمصارف.

واعتبر الأمين العام السابق لحزب الله صبحي الطفيلي "أن لبنان ليس بحاجة للاستعانة بصندوق النقد الدولي ليخرج من أزمته، يكفيه في ظل حكومة تضمّ 'أوادم البلد' لاسترجاع بعض ما نُهب منه ليقف على قدميه ويستعيد عافيته".

وقال "إن قيادة حزب الله من تتحمل المسؤولية عن كل المظالم التي لحقت بالشعب، وعن التلاعب بسعر صرف الليرة مقابل الدولار، وعن نزيف الاقتصاد عبر الحدود السورية ذهاباً وإياباً".

لن ندفع ضريبة فسادكم

فرنجية يقطع خط الرجعة مع العهد

بيروت – شنّ رئيس تيار المردة سليمان فرنجية هجوما هو الأعنف على رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل قاطعا بذلك خط الرجعة مع غريمه المسيحي ومع العهد ككل، الذي اتهمه بـ"الكذب".

ويأتي هجوم فرنجية على خلفية إصدار القاضي نقولا منصور مذكرات توقيف غيابية بحق مسؤولين بينهم مدير عام المنشآت النفطية سركيس حليس المقرب من المردة، في قضية الفيول المغشوش.

وقال فرنجية في مؤتمر صحافي "ملف الفيول المغشوش سياسي، لأن الجهة التي فتحته معروفة والقضاة معروفون، والذي لا يحترم القضاء هو من لا يمضي التعيينات القضائية". وقال "في ملف الفيول 6 وزراء هم من 'التيار' ألا يتحمل هؤلاء الوزراء أي مسؤولية في هذا الملف؟".

وتساءل رئيس المردة "لماذا عندما يتعلق أي ملف بوزارة الأشغال تصبح المسؤولية من الوزير وما فوق، أما في ما يخص وزارة الطاقة تصبح المسؤولية من المدير وما تحت". وقال: "ضميرنا مرتاح إلى أقصى الحدود والقضاء سيقرر إذا ما كان سركيس حليس مذنبا، وللرأي العام أقول إن حساباتنا وحسابات أولادنا وأقربائنا مفتوحة وليفتحها القضاء".

وأكد "أن القضاء مسيّس، وسركيس حليس سيمثل أمام العدالة، ولكن ليس عدالة جبران باسيل"، مضيفا "أجمل ما حصل أنهم وصلوا إلى السلطة والناس كشفتهم، وإن لم يحاكمهم القضاء فإن التاريخ سيحاكمهم وهم كذبوا على اللبنانيين منذ 1989".

وصرّح "لبنان ليس بلدا نفطيا ولا أثر للغاز فيه و'التيار' الحقيقي لم يعد معكم وأنتم تعتمدون اليوم على 'المرتزقة' الذين سيتركونكم بعد نهاية العهد"، في تفنيد لما يروجه التيار الوطني الحر وبعبدا عن أن لبنان يطفو على بحر من الغاز والنفط، اللذان سينتشلان البلد من أزماتها الاقتصادية.

وقال فرنجية موجها كلامه لباسيل والعهد "إذا أردتم الحرب فنحن لها، وإذا أردتم السلم فنحن جاهزون، ولكن الضعفاء والجبناء يظلمون ويتمرجلون بالسلطة ولكن التاريخ لن يرحمهم".

ويرى محللون أن تصريحات فرنجية تشي بأنه قرّر الذهاب بعيدا في حربه مع باسيل الذي لطالما اتسمت علاقته معه بالتوتر في ظل صراع على كرسي رئاسة الجمهورية، ويرجح أن يكون هجوم رئيس تيار المردة آتيا بمباركة من رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي ينظر بتوجس إلى طموحات رئيس التيار الوطني الحر ومحاولاته الدؤوبة احتكار زعامة الطيف المسيحي في لبنان.

طهران تنفي مشاركتها في خطط تركية روسية لتحييد الأسد

دمشق – نفت طهران وجود أي خطط جرى بحثها مع موسكو وأنقرة عبر مسار أستانة تقضي بتحييد نظام الرئيس بشار الأسد، لحل الأزمة الممتدة في سوريا منذ العام 2011.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إسنا) عن المتحدث باسم وزارة الخارجية سيد عباس موسوي، أن "الأخبار المتداولة حول رسم مستقل سوريا عبر مسار أستانة لا تعكس الحقيقة".

وأكد موسوي، أن "إدارة طهران تقف دائما بجانب الدولة السورية وشعبها". وأردف "أي قرار حول مستقبل سوريا، يجب أن يتخذه الشعب السوري". وذكرت وسائل إعلام روسية، مؤخرا أن موسكو وأنقرة وطهران خططت لتشكيل حكومة مؤقتة في سوريا تضم قوى معارضة وتستبعد نظام بشار الأسد.

وتأتي هذه التسريبات في وقت تشهد العلاقة بين موسكو ودمشق فتورا، جراء سياسات النظام السوري ورفضه أي حلول تنتقص من صلاحياته، فضلا عن عجزه عن وقف حالة الانفلات والفساد المنتشرة في المناطق الواقعة تحت سيطرته ما يثير مخاوف روسيا من خسارة كل ما تحقق بتدخلها المباشر في هذا البلد في العام 2015. وتشن وسائل إعلام روسية قريبة من الكرملين منذ فترة حملة على النظام السوري لاسيما على الرئيس بشار الأسد الذي اتهمته بالضعف والعجز عن ضبط الأمور فيما فهم منه أن موسكو أصبحت تنظر للأخير كعبء يثقل كاهلها، خصوصا وأن الأخير لا يظهر التعاون المطلوب معها فضلا عن أنها سئمت محاولاته اللعب على أوتار العلاقة بينها وبين طهران.

وعلى خلاف إيران التي سارعت لدحض أي خطط لتنحية الأسد، فإن الكرملين يلتزم الصمت حيال هذا الموضوع، ما يعد مؤشرا على إمكانية أن تقدم موسكو على هذه الخطوة، في حال لم تلمس أي تغير في سياسات الأخير.

ويقول محللون إن طهران التي كانت أوفدت الشهر الماضي وزير خارجيتها محمد جواد ظريف إلى دمشق لا تزال ترى بأن النظام الحالي الضامن الأساس لمصالحها في سوريا، وأنها ليس في وارد التحرك للتخلي عنه، حتى وإن دفعت موسكو بهذا الاتجاه.

وتهدف تركيا وروسيا وإيران، عبر مسار أستانة للسلام إلى احتكار الحل السياسي وقد أثبت هذا التوجه عقمه وإن كان البعض يرى أنه قد يجري إحياء هذا المسار في حال حصلت توافقات مع الجهات المقابلة (الولايات المتحدة وحلفائها) بشأن التسوية في هذا البلد.

مصير مجهول

اللاجئون في الأردن يكابدون وحيدين عناء كورونا

عمان – يواجه اللاجئون في الأردن أوضاعا اقتصادية صعبة، وقد اضطر الآلاف منهم إلى التوقف عن العمل جراء الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمواجهة خطر تفشي وباء كورونا. وأطلقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الاثنين نداء للحصول على 79 مليون دولار لمساعدة هؤلاء اللاجئين، مشيرة إلى تلقيها نحو 300 ألف اتصال لطلب المساعدة منذ بدء الوباء.

وناشدت المفوضية في بيان المجتمع الدولي التبرع بهذا المبلغ الذي "يشكل جزءا من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية التي يبلغ إجمالي قيمتها 6.7 مليار دولار أميركي جرى إطلاقها في جنيف في السابع من مايو الحالي".

ونقل البيان عن ممثل المفوضية في الأردن دومينيك بارتش قوله إنه "من المهم الآن أن يدعم المجتمع الدولي جهود الإنعاش والاحتياجات المستمرة بين مجتمع اللاجئين". وقال البيان إنه "منذ بداية أزمة فايروس كورونا في الأردن تلقت المفوضية أكثر من 300 ألف مكالمة على خطها الساخن، معظمهم يطلبون مساعدة نقدية". وأضاف أن "المفوضية تقدر أن ما يقرب من 50 ألف عائلة لاجئة تحتاج إلى مساعدة نقدية طارئة، لكن لا يتوفر حاليًا سوى تمويل كافي لمساعدة 18 ألف عائلة وهم الأكثر ضعفا، وذلك بفضل الدعم من الولايات المتحدة وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ".

> أكثر من 90 في المئة من اللاجئين الذين يعيشون في المملكة لديهم أقل من 50 دينارا أردنيا (70 دولارا) من المدخرات المتبقية

وأوضح البيان أنه "اعتبارًا من هذا الأسبوع، ستتلقى حوالي 18 ألف عائلة لاجئة مساعدة نقدية طارئة لمرة واحدة من المفوضية لمساعدتها على الصمود في ظل الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا". وقال المتحدث الرسمي باسم المفوضية محمد حواري إنه "يوجد في الأردن حوالي 747 ألف لاجئ مسجل من 52 جنسية".

وأشارت المفوضية إلى أنه في ضوء استبيان حديث أجرته بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، فإن "أكثر من 90 في المئة من اللاجئين الذين يعيشون في المملكة لديهم أقل من 50 دينار أردني (70 دولارًا) من المدخرات المتبقية".

ولفتت إلى أن "العديد من اللاجئين كان مصدر دخلهم من سوق العمل غير الرسمي وإن حوالي 40 في المئة من اللاجئين في الأردن أصبحوا دون دخل". وأضاف بارتش "لقد رأينا أكثر من ثلث العمال اللاجئين اليوميين يفقدون وظائفهم بالكامل ويكافحون من أجل وضع الطعام على مائدة عائلاتهم".

وأوضح أن "أولئك الذين كانوا يعتمدون على أنفسهم في السابق يتواصلون الآن من المفوضية للحصول على المساعدة". وأكدت المفوضية أن "المساعدة النقدية المنتظمة التي يستفيد منها حوالى 33 ألف عائلة لاجئة كل شهر ستكون مستمرة طوال العام الحالي".

وجهت الأمم المتحدة في السابع من الشهر الحالي نداء جديدا لجمع 4.7 مليار دولار من الأموال "لحماية الملايين من الأرواح والحد من تفشي فايروس كورونا المستجد في دول هشة".

وتضاف هذه الأموال إلى مبلغ ملياري دولار طلبت الأمم المتحدة الحصول عليها عندما أطلقت خطتها الإنسانية العالمية في 25 مارس. وتلقت نحو نصف ذلك المبلغ حتى الآن. ويتوقع أن تغطي الأموال البالغ مجموعها 6.7 مليار دولار تكاليف خطة الاستجابة الإنسانية حتى ديسمبر. وتعطي الأولوية لنحو 20 دولة من بينها العديد من الدول التي تشهد نزاعات مثل أفغانستان وسوريا.